التعليم والتعلم حركة مجتمعية واسعة المجال للتمكين وإستدامة التنمية

إعداد

أ/ سهام نجم

مؤسس المبادرة العربية "تمكين"
مؤسس الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار
مؤسس ورئيس جمعية المرأة والمجتمع
نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار "سابقاً"
الآمين العام لاتحاد نساء مصر

التعليم والتعلم حركة مجتمعية واسعة المجال للتمكين وإستدامة التنمية

أ/ سهام نجم*

طور الإنسان الحياة من خلال التعليم والتعلم لتشكل مسارات متعددة للتفكيرو التأمل والتجريب والمبادرة والاكتشاف لتنتقل بين الكبار ويتعلمها الصغار، وهنا بدأت رحلة التعليم والتعلم لتأخذ مسارات لنظم تربوية وهياكل مؤسسية ومناهج تعليمية وقوي بشرية مؤهلة بمؤسسات التعليم النظامي كما اتسعت المسارات لتشمل تنوع وافر للفضاء الانساني من التعلم والمهارات بكافة أشكالة من تعليم غير نظامي واللانظامي من تعليم صغار وكبار وتعلم مدي الحياة والمعني بالتعليم المستمر، وأصبح التعليم والتعلم مدي الحياة وتطوير المهارات هدف أسمي واعمق واشمل يسعي إلي تحقق حياة أفضل للانسان من خلال كافة برامج وأساليب وآليات التمكين لتطوير القرائية وامتداداً لكافة برامج تعليم وتعلم الكبار.

ومع التطور الانساني وتكوين مجتمعات متحضرة اصبح التعليم والتعلم حق من الحقوق الاساسية للانسان وصالح مشترك حيوي ومدخل رئيسي لتعزيز العدالة التعليمية والاجتماعية بين أبناء المجتمع ويساهم بالحد من أوجة عدم المساواة والتمييز والتهميش.

ويشهد العالم الأن تغييرا في أنماط التعليم والتعلم واستراتيجياته والتي تستند علي تشجيع الكفاءات التي تحتاج إليها المجتمعات، وترسيخ الاقتصاديات ذات النهج الإنساني من خلال التركيز علي تهيئة بيئات للتعلم ونهوج جديدة تحقق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للانسان ، كما تؤدي الى تحقيق المساواة والإنصاف الاجتماعي في ضوء مبادئ الاحترام المتبادل، وتكافؤ الفرص والتساوي في الكرامة بحيث يكون التعليم والتعلم قادرا علي إحداث تراكم في رأس المال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمعات.

خلال الثلاثون عاماً الاخيرة تم رصد التطور السريع للمفاهيم والآبعاد التنموية بالتربية والتعليم والتعلم من تعليم صغار ومحو الأمية ودعم تطوير القرائية الي تعلم الكبار والتعلم مدي الحياة والتي يمكن ان نرصدها من خلال ٣ محطات رئيسة وهي:

* أ/ **سهام نجم:** مؤسس المبادرة العربية "تمكين"، مؤسس الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، مؤسس ورئيس جمعية المرأة والمجتمع، نائب رئيس المجلس العالمي لتعليم الكبار "سابقاً"، الآمين العام لاتحاد نساء مصر.

التطور التنموي لمفاهيم وآبعاد التعليم والتعلم:

- مرحلة إبراز قوة وقيمة وتأثير التعليم والتعلم المرتكز علي بناء وتطوير البنية الشخصية وبناء قدرات الإنسان حيث أعتمدت علي المبادئ الأربعة للتربية في القرن الحادي والعشرين من خلال طرح عدة تقارير دولية صادرة عن منظمة اليونسكو منها تقرير فور "تعلم لتكون" عالم التربية اليوم وغداً عام (١٩٧٢) كذلك تقرير ديلور "التعليم ذلك الكنز المكنون" (١٩٩٦) والذي اعتمد علي تنمية الشخصية من خلال التعلم لتعرف، التعلم لتعمل، التعلم للتعايش مع الآخرين، والتعلم لتكون.
- مرحلة ترسيخ التعليم والتعلم كأساس المنفعه العامة والصالح العام والمحقق للتنمية الإجتماعية والأقتصادية حيث يستمد التعليم مكانته وقيمته من أنه يشكل حراك اجتماعي واقتصادي من خلال ابعاده الإستراتيجيه لتوجية التعليم والتعلم نحو الصالح العام المشترك علي المستويات الوطنية والدولية وتحقيق التنمية المستدامة؛ في عام ٢٠١٥ تم أصدار وثيقة تاريخية هامة حول كيفية مواجهة المخاطر والتي تأتي من فعل الطبيعة والبشر والتي تهدد الإنسانية وعملت هذة الوثيقة علي رسم خريطة طريق لمدة خمس عشر عام سميت بأهداف التنمية المستدامة والتي تبلورت في سبعة عشر هدفاً تسعي الي العمل من أجل الناس والكوكب الذي نعيشه، بناء عليه تم أصدار وثيقة هامة بمجال التعليم وأهداف التنمية المستدامة وهو التقرير العالمي لرصد التعليم عام ٢٠١٦ بعنوان التعليم من أجل الناس والكوكب وبناء مستقبل مستدام للجميع وقد نص التقرير علي أهمية إبراز المدخلات الحيوية لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة حيث التعليم الجيد يؤدي الي مزيد من الرفاة والأزدهار ويحسن الزراعة وينهض بالصحة ويحد من العنف ويعزز المساواة بين الجنسين ويزيد من قوة رأس المال الإجتماعي ويحسن البيئة الطبيعية ويساعد الناس علي فهم مدي حيوية التنمية المستدامة لمستقبلنا المشترك، حيث يزودنا التعليم بالأدوات الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية والإخلاقية للتفاعل مع أهداف التنمية المستدامة والعمل علي تحقيقها.
- مرحلة الاتجاهات متعددة التحولات نحو المستقبل، وتعددت التوجهات والمسارات نحو المستقبل في ظل مخاطر وتحديات خطيرة منها تأثير وتداعيات الوباء العالمي كوفيد ١٩ والذي لم يتعافي العالم منه حتي الآن علي كافة المستويات وخاصة بمجالات التعليم والصحة والاقتصاد، وهناك مزيد من تحديات مخاطر الحرب الروسية الأوكرانية والتي تهدد اقتصاديات العالم بكارثة انسانية تمتد حتي انقطاع وتدهور سلة الغذاء العالمي ويستكمل هذا المثلث من التحديات بأخطار وتداعات التغيير المناخي والذي يهدد البشرية وحياة

الإنسان في جميع عناصر الحياة من الأرض والمياة والهواء، وتتعاظم التحديات الاجتماعية والاقتصادية من تزايد العنف والصراعات والنزاعات المسلحة واللاعدالة وتعميق الفوارق واللامساواة والتفكك الاجتماعي مما يستدعي أن يصبح من الأهمية أن ننظر للتعليم والتربية بإعتبارهم أولويات علي خريطة التماسك الإنساني والاجتماعي لأي أمة وان يتم وضعه علي أولويات خطط التنمية البشرية والاستدامة ليس فقط لأن التعليم والتعلم وتشكل العقول بالمعرفة وتطور الذات ويخلق أدوات جيدة للمعايشة مع الآخرين والنفاذ الي سوق العمل ولكن ايضاً لأنه الاخطر في تشكيل مستقبل العالم والأمم وفي تحديد أولويات التنمية التي ترصد وتخطط للاستراتيجيات البعيدة والمتوسطة المدي، وتهيئة الرأي العام وتعبئة الموارد وتخصص الموازنات وبناء شراكات متنوعة مع كافة أصحاب المصلحة.

الخرائط الديموجرافية للتعليم والتعلم:

عندما نتحدث عن التعليم والتعلم كقاطرة وبوابة رئيسة للنهوض والتغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية فإننا نحتاج الى طرح مقاربة تنموية تشاركية مستدامة تعتمد على **الخرائط الديموجرافية للتعليم والتعلم** على المستوى الوطني، تركز هذه الخرائط على محاور أساسية تمثل ثلاثة أضلاع المثلث قاعدة المثلث هي الاستدامة التنموية أما الضلعين هما التخطيط الاجتماعي التشاركي وسياسات الخصائص السكانية .فلم يحظى هذا المثلث بالاهتمام الواجب في عمليات التخطيط التربوي الا بمرحلة المشروع الوطني في حقبة الستينيات والتي كانت اكثر فترات التأثير والارتباط لمؤسسة المدرسة بالفكر التنموي الاجتماعي والاقتصادي وساهمت المدرسة والجامعة بشكل حاسم في عملية الهندسة الاجتماعية حيث رصد المفكر التربوي الدكتور محمد مدبولي ان الفكر الديموجرافي كان حاضرا بقوة في خطط الدولة في تلك الفترة وتصدرت بيانات التعداد السكاني العام وقراءة مؤشراتها صدارة عمليات التخطيط التربوي خاصة في الريف – حيث ثورة كهربة الريف المصري – والمجتمعات السكانية الجديدة في مديرية التحرير والوادي الجديد وأسوان.

- تأتي أهمية رسم الخرائط الديموجرافية للتعليم والتعلم بجميع محافظات ومراكز وقرى الجمهورية إلى:
  - ومن خلال التحليل للخريطة السكانية للتعليم في مصر نرى ٥٥% من القوى البشرية في مصر تدمج في اطار النظم التعليمية الرسمية وغير الرسمية حيث يمثل أكثر من ٣٠% من تلك القوى داخل نظم التعليم قبل الجامعي والجامعي (ما يقرب ثلث السكان).

بينما وتقدر الأمية بنسبة ٢٥% من السكان (وهي نتيجة ضعف النظم التعليمية للتعليم الأساسي من تسرب وعدم الالتحاق) وهي قوى اجتماعية ضخمة ومتنوعة وتكاد تقارب وتوازن

نسبة المندرجين بالنظم التعليمية الرسمية مما يحتاج منا الى مزيد من التحليل وابعاده التنموية حول قدرتنا على تحقيق تنمية أولية تحقق استدامة للمستقبل.

السؤال الهام ...؟؟ كيف تتشكل عقول وأفكار واتجاهات أكثر من نصف سكان مصر داخل منظومة التعليم الرسمي وغير الرسمي من معارف ومهارات ... وهل هي مهيئة للقيادة في المستقبل؟

من المؤكد ان التعليم والتعلم مدى الحياة من اولويات خريطة التنمية البشرية وتحقيق الاستدامة ليس فقط لانها تشكل العقول بالمعارف والمهارات وتطوير الذات وخلق ادوات جيدة للمعايشة مع الآخرين والنفاذ الى سوق العمل ولكنها أيضا تستهدف تشكيل مستقبل الأمم وتحديد اتجاهاته.

- فكيف يتم تحليل هذه الأرقام من خلال المحاور الثلاثة الأساسية لاضلاع رسم الخرائط الديموجرافية للتعليم في مصر؟؟؟
- اتساع قنوات ومسارات التعلم من خلال المؤسسات النظامية واللانظامية وهي معنية ببرامج التكنولوجيا السريعة والمتطورة، وأساليب التقنيات المتقدمة، ومتطلبات المهارات الاجتماعية وبناء القدرات الجديدة، والتدريب المستمر....إلخ، وهي من المتطلبات الحيوية للتأقلم مع تقدم المجتمع وتطور الذات وتحقيق التغير الاجتماعي والاقتصادي على المدى السريع والمتوسط، ويحظى التعليم الجامعي ببرامج التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة ولكنه يتم في سياق ثابت غير مرن حيث من الأهمية النظر للبعد التنموي من خلال الأدوار التي تمارسها الجامعات وتأثيرها على المناطق مستفيدة من البرامج الديموجرافية بأبعادها الثلاثة على المستوى الجغرافي.
- حصر ورصد وتوثيق البرامج والمبادرات الإيجابية بمجال التعليم والتعلم من المنظور التنموي التشاركي المراعي للخصائص السكانية والمحقق لنتائج وتأثيرات ايجابية بالمجتمعات المحلية حيث كانت المنظمات والجمعيات الاهلية الأسبق في برامجها النظامية وغير النظامية الى ادراك العلاقة التكاملية والتنسيقية بين التعليم والتشارك لتحقيق التنمية من خلال التخطيط بالمشاركة المجتمعية مع كافة أصحاب المصلحة مع المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلي المحيط .
- أهمية التحليل الديموجرافي للتركيبة السكانية في مصر الآن حيث تشير المؤشرات الى تنامي قطاع الشباب، تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر، ارتفاع نسبة الاعالة خاصة بالأسر الفقيرة، انخفاض نسبة قوة العمل، كذلك تحليل تزايد الظواهر مثل تزايد العنف بجميع اشكاله ومن فئات متنوعة بالمجتمع، وعناصر تماسك وتفكك الأسرة المصرية وأسبابها، وتأثير كل

تلك الظواهر على طلاب المؤسسات التعليمية والتي تشكل ٢٨.٥% من اجمالي سكان مصر.

أهمية بناء التخطيط التنموي التشاركي:

يمكن للتعليم والتعلم ان يشكل المستقبل من خلال مقاربة التخطيط التنموي التشاركي الانساني والمستدام والذي يعزز العيش المشترك ليصبح التعليم والتعلم مدخل وبوابة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة تهدف لتحقيق التالي:

أولاً – بناء مجتمعات المعرفة والثقافة والوعي:

- هي تعتمد علي بناء القدرة علي التغيير من خلال اطار يعزز المهارات الأساسية بحيث يقيم مهارات انسانية يشارك فيها الجميع لتأسيس المواطنة الإيجابية المستنيرة من خلال حرية الرأي والتعبير، الاحترام المتبادل ، المبادرة، العمل التشاركي' التعاون، المسئولية، الكفاءة، سيادة القانون، العدالة، التسامح، التفكير الناقد، التفكير العلمي، الإبداع.
- وتسعي مجتمعات المعرفة إلي الحوار والبحث واثارة الوعي للتجديد والتطوير كذلك إلي التغيير بإيقاظ الوعي وتغيير نمط التفكير ليصبح أكثر تفاعلا في تحديد العلاقة بين الذات والواقع.
- ولا تقتصر المعرفة علي الجانب العلمي والتكنولوجي والمهارات الرقمية فقط ولكنها تشمل الآداب والعلوم الاجتماعية والفنون والثقافة، مجتمع يسعي إلي استخدام وإنتاج والاستثمار في المعرفة وتوظيفها، يمكن افراد المجتمع ومجموعاته من سمات سلوكية وثقافية تهيئ للتطوير والإبداع والتنوير، وأهمية العمل على تعزيز الاستثمار الجيد في التكنولوجيا وأكتساب المعرفة والمهارات التقنية كأداة متميزة للتواصل والاتصال وتطوير مفاصل الحياة والتي تشكل تدعيم المهارات الاجتماعية والوجدانية والنفسية المعززة للتماسك الاجتماعي للفرد والاسرة والمجتمع.

ثانيًا– بناء مجتمعات التمكين وإستدامة التنمية:

- التعليم والتعلم يعزز تحقيق اهداف التنمية المستدامة وذلك باكساب الدارسين الصغار والكبار ما يلزمهم من معارف ومهارات ومواقف وقيم لبناء مستقبل مستدام ولا يقتصر الارتباط الوثيق لتحقيق الهدف الرابع "هدف التعليم" من أهداف التنمية المستدامة مع الأهداف السبعة فقط " القضاء علي الفقر(١) الصحة (٣)، المساواة بين الجنسين (٥)، العمل اللائق (٨)، الاستهلاك المسئول(١٢)، التغيير المناخي (١٤) والسلام والعدل ومؤسسات قوية (١٦) ولكنه ايضاً يندمج اويتشابك أو يتقاطع مع جميع أهداف التنمية المستدامة القائمة علي منظومة القيم والممارسات الحاضرة والمستقبلية المخططة.

- إن دمج التعليم والتعلم في كافة أهداف التنمية المستدامة يفضي الي التمكين من الآليات والادوات والموارد الاجتماعية والاقتصادية المؤهلة لإدارة مجتمعات تتسم بالتفاعل النشط والمنتج والقادر علي حل المشكلات والتحديات عبر العمل التعاوني والتشاركي المحققه لمصلحة الفرد والجماعة والقادرة علي معالجة التحديات المحلية بما فيها تحديات ذات السمة العالمية مثل التغيير المناخي وتداعياته المستقبلية.

ثالثًا– بناء مجتمعات التعلم:

- تعتمد تلك المجتمعات علي نسق قيمي ومعتقدات مشتركة وتنخرط تلك المجتمعات في أنشطة التعليم والتعلم المتنوعة التقليدية منها والحديثة وتتحدد فاعلية تلك المجتمعات علي أربعة شروط وهي عضوية الجماعة المجتمعية والتفاعل بين أفراد الجماعة واشباع الحاجات الفردية من التمكين الإجتماعي والاقتصادي لتطوير الفرد وأخيرًا المشاركة في الأحداث والروابط الوجدانية أن تعزز المجتمع بحيث تعكس المصالح والمنافع المتفق عليها الفردية منها والجماعية بمجتمع التعلم.

رابعاً – بناء مجتمعات تواصل الأجيال:

- يوجد أهمية لسياسات تدرك فلسفة تواصل الأجيال والمعنية باستمرار الحياة عبر تراكم تاريخي وإنساني وأخلاقي وتعليمي للخبرات والمواقف والاحداث لتصبح في ذاكرة التاريخ وتمثل عبق وأصالة وحضارة مثلما يؤكد ذلك المفكر والرائد التربوي الدكتور سعيد اسماعيل ولتنتقل بأدوات وقنوات للتعليم والتعلم والثقافة إلي الحاضر عبر أجيال متعاقبة لتشكل رأس المال الاجتماعي الحاضر والفاعل والنشط.
- كذلك يوجد أهمية لإدراك السياسات والمجتمعات لأهمية العمل المشترك نحو تشكيل ملامح المستقبل يشارك ويساهم ويقودها أجيال جديدة قادرة على ادارة بوصلة العمل والتطوير والتنمية ويأتي ذلك في ظل تحدي خطير من اتساع الفجوة بين الأجيال من حيث تجذرها وعمقها واتساعها في ظل عولمة تقتحم كافة الكيانات والهياكل المؤسسية وخاصة المؤسسات الاجتماعية ذات السمة الحمائية والرقابية، كذلك تحدي عدم القدرة على التواصل الجيد مع تطلعات وآمال الشباب والاستماع الى رؤيته وأفكاره عن تطوير الحاضر وتشكيل المستقبل وإرساء لمنظومة الحقوق الإنسانية الجامعة والمشتركة والثابتة بين الأجيال من التسامح للعيش المشترك والانصاف والعدالة وإلغاء كافة اشكال التمييز والاقصاء والاستبعاد بين الأجيال لتحقيق تماسك أبناء الوطن الواحد وامتلاك نتائج ثمار التنمية لكافة فئات وأجيال المجتمع لتحقيق المواطنة والانتماء وتطوير آليات المشاركة الفعالة .

- وهنا يبرز أهمية تجسير الفجوة بتواصل الأجيال والدفع بأدوات وقنوات تفضي الي البناء الاجتماعي المتماسك الضامن لجميع المكونات المتنوعة للمجتمع وفي القلب منه الاجيال الشابة.
- وقد يرسخ هذا الفهم لوجود آليات ومسارات تعليمية ومهارية وتدريبية تسعي لبناء تواصل للاجيال وتدعم حق هذه الأجيال في الاختيار والدفاع عن حقه من التمكين ومن الممارسة والقيادة والحفاظ علي الموارد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية حيث تشكل وتهييء ضمانة لقيادة الاجيال القادمة وبناء مجتمعات منتجة وممكنة بفاعلية.

خامساً- بناء مجتمعات داعمة ومؤازرة للتعليم النظامي: كيف ومتى؟

كيف نبني رؤية ومنهجية للتعليم والتعلم وترتكز على بناء الشركات مع كافة اصحاب المصلحة لبناء مجتمعات التعليم والتعلم وتطوير المعارف والمهارات والقيم والمواقف والممارسات التي يحتاجها المتعلمون لتأمين مجتمعات اكثر عدلاً وسلماً وتسامحاً وشمولاً واستدامة، وكيف تهيىء تلك الرؤية للاعتراف بأهمية دورالتعليم والتعلم في تطوير وتنمية القدرات البشرية ولفهم القضايا وأبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية؟ والمساهمة في احداث حراك فاعل بالمجتمعات المحلية لصالح الإنسان ومجتمعه؟

كيف يمكن الانتقال من المفاهيم التقليدية لدورالمؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية الى آفاق أكبر تتسع لمنهجية التعلم مدى الحياة، حتى يشكل التعليم والتعلم حركة مجتمعية تنموية شاملة ومستدامة تعمل من أجل المستقبل المشترك؟

ولتحقيق تلك المقاربة التشاركية التنموية لأن يصبح التعليم والتعلم قادراً على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فلابد من تأكيد منطلقاتنا.

- أهمية تطوير وجودة التعليم العام الرسمي للجميع واتساع مسارات بناء وتطوير القدرات البشرية.
- يرتبط تعليم الكبار ومنهجية التعلم مدى الحياة ارتباطاً وثيقاً وحيوياً ونشطاً ومتفاعلاً مع متطلبات الحياة، فيمثل تعليم الكبار الأكثر احتياجًا للحاضر وأكثر أهمية للمستقبل.
- لاتساع منظومة التعليم والتعلم وتنوعها وعمقها وتجذرها منافع هائلة حيث تبني مجتمعات المعرفة والثقافة والوعي، مجتمعات التعلم والمهارات، مجتمعات التمكين والتنمية المستدامة، مجتمعات لتدعيم اواصل تواصل الاجيال.
- التعليم والتعلم بإتساع قنواته ومسارات النظامية وغير النظامية يحقق بشكل مباشر اهداف التنمية المستدامة مثل مكافحة الفقر، رفع المستوى الصحي، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق، الاستهلاك المسئول، الحد من التغير المناخي، السلام والعدل والمؤسسات القوية.

ويبقى التساؤول: كيف نحقق تقدم ونهضة تعليمية وتعلمية ومهارية ومعرفية بالمقاربة التشاركية التنموية ومؤازرة ودعم ومساهمة من المجتمع؟

تبدأ تلك المقاربة بالشراكة الكاملة والتي تبني جسور للتواصل والثقة وحراك للتفاهم المشترك والتي تكمن في تعزيز مشاركة الفرد والتشاور مع باقي أفراد مجتمعه سواء الأسرة أو المدرسة أو المجتمع المحلي لمعالجة التحديات والصعوبات التي تواجهها والوصول من خلال النقاش والحوار لوضع الحلول وتحديد المهام والأدوار لتحقيق المصلحة الجماعية. وهنا تنطلق الشراكة التنموية التي يمكن تحقيقها بالمجال التربوي من وضع الاطار العام الحاكم لها، وترسيخ الشروط والمعايير الأساسية والتى تتبلور فى:

<u>الإطار العام الحاكم لتحقيق شراكة مجتمعية للتعليم والتعلم:</u>

- تهيئة بيئة تشريعية وسياسية جيدة لبناء جسورثقة بين قطاعات الشراكة التربوية والتنموية (القطاع الحكومى – قطاع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى – القطاع الخاص) وبكافة المؤسسات القطاعية.
- الاحترام المتبادل لتنوع الاراء والتوافق على المنفعة والمصالح العامة للمجتمع مع عدم الاستبعاد أو الاقصاء أو التهميش لأى قطاع أو فئة.
- إتاحة المعلومات والبيانات لكافة الشركاء لتحقيق الأهداف المشتركة.
- توزيع الأدوار والمسئوليات فى ضوء المزايا النسبية لكل شريك.
- تعظيم المساءلة والمحاسبة والشفافية والحكم الجيد والرشيد بين الشركاء.
- مكافحة الفساد والتمييز واحكام آلياته وأدواته.
- المساواة بين الشركاء من حيث الحقوق والواجبات دون هيمنة أو سيطرة من طرف.

يمثل المجتمع المدنى بمؤسساته ومنظماته غير الحكومية قطاع هام وحيوى داخل المجتمع حيث إنه يشغل الفضاء والمساحة المفتوحة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص، وتمثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية الفئة المؤسسية الأكثر إنتشاراً على المستوى الجغرافى وخاصة داخل المجتمعات المحلية الأكثر احتياجًا وتهميشًا بالقرى والنجوع والعشوائيات، لما تمتاز به المنظمات المجتمع المدني من خصائص أهمها:

- توفير متطوعين أو رواد محليين.
- العمل وفق رؤية تنموية تحقق التنمية المستدامة طويلة الأجل.
- الوصول الى المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية فى مواقع التحديات التنموية.
- تحديد الاحتياجات وفق أولويات الفئات المستهدفة والمستفيدة بالبرامج التنموية.
- توافر إمكانيات متخصصة من الشركاء.

- إطلاق مبادرات وإبداعات وأفكار جديدة .
- القدرة على سرعة إتخاذ القرار وتحقيق المرونة وفق معطيات الواقع.
- إشراك الفئات المستفيدة والمستهدفة فى العملية التربوية والتنموية لتحقيق الانتماء للشراكة كآلية حيوية لتحقيق الأهداف ووصول أصواتهم الى متخذي القرار.

وتأتى أهمية الجمعيات والمنظمات الأهلية من قدرتها على تحقيق وتعظيم وتواصل عناصر التنمية التربوية داخل المدرسة وخارجها بهدف التنمية الشاملة والمستدامة وعلى ذلك تعتمد منهجية العمل للجمعيات الفاعلة والتي تمتلك رؤية للعمل على مرتكزين أساسيين:

أولاً- التنسيق والتعاون مع اصحاب المصلحة حيث إن جودة وتطوير التعليم بمنهجية الشراكة والتنمية المستدامة تحقق أهداف وقيم عظيمة التأثير والمنفعة على القوى البشرية المباشرة داخل العملية التعليمية (من إدارة مدرسية وإداريين ومعلمين وطلاب)، كذلك هى قوية التأثير على القوى البشرية غير المباشرة بالعملية التعليمية (من أولياء أمور ومجالس الأمناء والقادة الطبيعين بالمجتمعات المحلية) ذلك نتيجة لقدرتها على المساهمة فى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالمجتمعات المحلية المحيطة.

ثانيًا- العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة بمجال التعليم حيث الفجوات الهائلة فى العملية التعليمية والناتجة عن وجود سبعة أنماط من التعليم المختلفة فى مصر أدى ذلك إلى تكريس التهميش، حيث ارتبط التعليم جيد النوعية والكفاءة بالتكلفة المالية للقادرين وأصحاب الدخول المرتفعة بينما أصبحت المدارس الحكومية والأقل جودة لمتوسطي الدخل ولغير القادرين، وقد إنعكس هذا الوضع على نوعية ومستويات سوق العمل المتاحة للخريجين من تلك المدارس حيث أصبح أغلب الخريجين من المدارس الحكومية فى أسفل الهرم الوظيفى أو في سوق البطالة – ومن هنا ركزت المنظمات الأهلية على العمل بالمناطق الأكثر إحتياجاً بالمدارس الريفية وشبة الريفية والعشوائيات.

<u>النتائج المتوقعة من بناء شراكة تربوية تنموية:</u>

ومثلما تم رصده سابقاً من أن الشراكة مبدأ اساسى وخيار لا بديل عنه لتحقيق أهداف تربوية وتنموية وتحقيق إستدامة التنيمة فإن تعظيم النتائج المتوقعة منها عالية الكفاءة وتطوير للاداء على مستوى المجال العام ل للتعليم والمجتمع.

وتعتمد النتائج المتوقعة من الشراكة على إتساع الحركة مع الشركاء وفق المعايير المحددة سلفاً إستهدافاً لتحقيق نتائج محددة وفق أهداف يتوافق عليها ويقرها المجتمع من حوار مجتمعى واسع وشامل لكافة القطاعات دون تهميش أو إقصاء ومن هنا نستطيع أن نحقق نتائج فائقة تعتمد على القيمة المضافة والتى تمثل القيم أو العائد او المنفعة لتحقيق المستهدف

من مشروعات التطويروالجودة من حيث قدرتها واستعدادها ورؤيتها فى التجديد والابتكار والإبداع والقدرات الشخصية ورؤية الشركاء.

- ويتم تحقيق النتائج من الشراكة وإستثمارالقيمة المضافة على عدة مستويات منها:

١-**القيمة المضافة للإنسان:** وتقدر قيمة الفرد الشخصية بمايضيفة من فائدة وقيم للمجتمع والمتمثل فى مكونات المجتمع من خلال تفاعل الفرد مع هذا المجتمع والتأثير والتأثر المتبادل بينهم حيث تضم المؤسسة التعليمية حجم ضخم من القوى البشريةً.

تحقق العملية التعليمية أهدافًا ثلاثة وهى معرفية ومهارية ووجدانية مع هذا الحجم الضخم من القوى البشرية بالعملية التعليمية مع تنوعهم الجغرافى والثقافى والبيئى والاقتصادى بالإضافة إلى الانتشار السريع للتكنولوجيا ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة تصبح المسئولية هائلة مما يؤكد على أهمية أن يصبح مشروع جودة وعدالة العملية التعليمية فى مرمى الهدف القومى للدولة، وكلما تؤكد وترسخ معايير الشراكة ساعدنا ذلك على بناء تحالف إستراتيجى بين الشركاء قادر على إحداث نقلة نوعية وكمية تضمن عدم التهميش أو الاقصاء أو الاستبعاد للمندرجين بالعملية التعليمية ويتم تضييق الفجوة الهائلة بين الانماط السبعة للتعليم والتى تعيد تقسيم الطلاب وفق المستوى الاجتماعى والاقتصادى – كل ذلك يؤكد ويؤشر أنه لابديل عن بناء شراكات بين أبناء الوطن وتعظيم النتائج بالقيمة المضافة بالقوى البشرية داخل العملية التعليمية وخارجها.

- وتركز المنظمات والجمعيات الأهلية الفاعلة صاحبة الرؤية أيضًا على برامج بناء الشخصية التى ترسخ على مفاهيم وقيم إنسانية تحقق الانتماء والمواطنة لأكبر قوى بشرية فى قطاع التعليم وهم الطلاب حيث تركز هذه البرامج على مساندة الطلاب على:
  - أن يكونوا قادرين على تحمل المسئولية والمشاركة وممارسة الاعتماد المتبادل.
  - لديهم معارف ومهارات تمكنهم من السعى لحل المشكلات التى تواجههم فى الدراسة وفى الحياة بطريقة علمية.
  - قادرين على ممارسة التفكير الناقد وإتخاذ القرارات حول القضايا الحياتية والمصيرية.
  - تحقيق التوازن بين حقوق المواطنة وواجب الانتماء.
  - مبادرون بالمشاركة فى برامج تتسم بروح التطوع.
- وبذلك يحقق التعليم غايتة من بناء الشخصية الإيجابية والمبدعة للإنسان التى تساعدة فى قراءة وصناعة الحياة فى المجال الخاص والعام.

٢- **القيمة المضافة للأدوات والمكان والزمان:** بالنظر لمكونات الدور نجد انه لتحقيق هذا الدور يستخدم معدات وأدوات ومكان وزمان لكل منها قيمة وإذا تم الحفاظ على الادوات وأحسن استخدامها فقد اضاف قيمة وإذا إستغل المكان وتم تطويرة فقد أضاف قيمة والمؤسسة التعليمية تملك أكبر المواقع عدداً وعدة من والأدوات والتجهيزات بالاضافة الى مواقع وأدوات وتجهيزات من الشركاء من هنا نصل الى تعبئة الموارد والأستثمار الأفضل للموارد المتاحة وإعادة هيكلتها فى بناء شراكات فاعلة وفق رؤية وخطة ونتائج محددة . وهنا نؤكد على أهمية أن يقوم الشركاء برسم خريطة متكاملة للاستثمار الأفضل للموارد بالعملية التعليمية تضم جميع الشركاء وتطرح على الرأى العام بهدف دعم مفاهيم الشراكة والشفافية لتطوير جودة وفاعلية العملية التعليمية.

٣- **القيمة المضافة للمدرسة:** فالمعلم الذي تم تمكينه معرفياً ومهارياً وفنياً ليصبح قادراً على أداء مهامه الأساسية من نقل الخبرة الى الطلاب من خلال الموقف التعليمى ويمكن إستثمار باقى الوقت الذى يقضيه فى المدرسة فى مساعدة الأخرين وهى قيمة مضافة والتواصل الجيد مع الطلاب قيمة مضافة والتفكير والابداع للمواقف التعليمية التالية قيمة مضافة وإذا طبقنا ذلك على إدارة المدرسة والاداريين من القيمة المضافة الى العملية التعليمية – فإن القيمة المضافة من الطلاب وأولياء الأمور والقادة الطبيعين بالمجتمع المحيط والمنظمات والمؤسسات الشريكة غالباً ماتحقق نتائج إيجابية إذا نجحت المدرسة فى تحقيق إنتماؤهم للشراكة من خلال آلية شفافة.

التعليم والتعلم ومسارات المستقبل:

تحتاج الى جهود ضخمة تشكل مشروع قومي ناهض باتجاه عقد اجتماعي تربوي جديد يعتمد على مخرجات جيدة وتنموية للتعليم والتعلم من خلال بناء حركة شعبية مجتمعية تقود التنمية وتحقق استدامة للانسان ومجتمعه من المعرفة والمهارات لتشكل مجتمعات آمنة منتجة مستقرة.

بناء على رؤية متكاملة وإستراتيجية ورسم السياسات وخطة عمل يتم التوافق عليها فى حوار مجتمعى يتم ترجمة الخطة الى برامج وآليات يتم تنفيذها على الواقع فى المدى القصير والمتوسط بحيث تؤتى نتائجها على المدى الطويل فى بناء شراكة فاعلة ليحقق التعليم والتعلم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك من خلال المسارات المتلازمة التالية:

١. إنشاء الخرائط الديموجرافية للتعليم والتعلم على مستوى الجمهورية وإطلاقها واتاحتها مع تحديد مناطق الفجوة التعليمية للتعليم لمرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العام ماقبل الجامعي

والتعليم الجامعي وتحديد مناطق الفجوة لمحو الأمية –وتعليم الكبار– المؤسسات المؤهلة للتدريب والمهارات الاجتماعية والتقنية والمهنية.

٢. اهمية انشاء المجلس الوطني للتعليم والتعلم من الخبراء والمفكرين والأكاديمين المعني بوضع التوجهات الاستراتيجية لجميع عناصر العملية التعليمية ومراقبة تنفيذها من قبل الوزارات التنفيذية المعنية بالتعليم والتعلم.

٣. أهمية وضع سياسات فاعلة ونافذة تعالج ثلاثة فجوات اساسية بالنظام التعليمي وهم الفجوة الزمنية للسرعة الهائلة في التطور التقني/ الفجوة المنهجية التي تعمق التهميش من خلال جودة التعليم/ فجوة اهدار التنمية لعدم خلق آليات للتمكين والاستدامة.

٤. إنشاء المنتدى الوطنى لتطوير وجودة التعليم يتشكل من كافة اصحاب المصلحة ممثلى الحكومة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص ومؤسسات التنمية المستدامة والطلاب وأولياء الأمور وقادة الرأي لتحقيق ومتابعة أهداف الحق فى تعليم جيد النوعية والكفاءة للجميع.

٥. مراجعة التشريعات وقوانين التعليم المعنية وطرحها للحوار المجتمعى خاصة مع البرلمانيين وكافة اصحاب المصلحة للتوافق حول التعديلات التى تضمن الحق الدستورى فى تعليم جيد يمنح الفرص المتكافئة والعدالة التعليمية للجميع.

٦. انشاء منصة كمرصد أكاديمي علمي مستقل (education and learning watch) لتقييم نواتج التعليم العام ومحو الأمية وتعليم الكبار والمهارات الحياتية والاجتماعية والتقنية والتدريب المهني كذلك تقييم تأثيرها على بناء القدرات البشرية وتطوير المجتمعات المحلية.

٧. الاستثمار وتعظيم أدوار مدارس التعليم المجتمعي على مستوى الجمهورية بالمناطق الريفية والمهمشة بحيث تصبح وحدات تنويرية من خلال التعليم المجتمعي نهارا وتعمل مساءا مراكز للتوعية والتعبئة لبرامج التماسك الاجتماعي المجتمعي والأسري وتبني الحملات المعنية بقضايا المجتمع المحلي وبتنظيم من القيادات المجتمعية المحلية والشباب والمرأة.

٨. الالتزام بما نص عليه الدستور المصري بالمادة (١٩) بإلزام الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للتعليم لاتقل عن ٤% من الناتج القومي الاجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية وبحد أدنى ٦%.

٩. اعتماد خطة تربوية واجتماعية واقتصادية تربط نواتج جودة التعليم الأساسي بالنهوض وتطوير التعليم ما قبل الجامعي وتصميم السياسات الوقائية والعلاجية للحد من التسرب المدرسي وتزايد الأمية وسد الفجوة النوعية.

١٠. بناء وتطوير خطة فاعلة سريعة ومتوسطة المدى لبناء القدرات البشرية للمعلمين والعاملين بمجال تعليم الكبار وفق منهجية التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة مهنياً وتقنياً.

١١. تطوير وتنوع مناهج محو الأمية لتتوافق مع الإحتياجات البيئية، الجغرافية، المهنية، المرأة، ذوي الإعاقة...
١٢. إعداد مناهج تكميلية وفتح مسارات متعددة لمساندة المتحررات من الأمية لاستكمال مراحل من التعليم العام.
١٣. إجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة بالتعليم والتعلم وارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات المعرفة والتعلم والمهارات والاستدامة.
١٤. إعداد سياسات بديلة تستخدم في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث والجائحات العالمية والوطنية.
١٥. إعداد برامج وأنشطة تتبنى رسائل للتوعية بالقضايا المجتمعية بالتعليم العام وتعليم الكبار يشارك فيها وزارات التربية والتعليم والثقافة والشباب والبيئة والتضامن والإعلام والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني.
١٦. وضع المؤشرات والمعايير الاجتماعية والنفسية والصحية لتنمية وتطوير تلك القدرات لدى الطلاب بمراحل التعليم المختلفة وتعزيز وتفعيل أدوار الخصائي الاجتماعي والنفسي والصحي ويأتي ذلك لبناء تماسك اجتماعي للأسرة والمجتمع المدرسي.
١٧. تعميم نموذج مبادرة "تمكين" للتمكين الاجتماعي والإقتصادي للمتحررات من الأمية والتواصل مع كافة أصحاب المصلحة من قادة الرأي وفنانين وإعلاميين وكتاب ورياضيين لدعم والترويج الاجتماعي لقضايا محو الأمية وتعليم الكباروالتعلم مدى الحياة.
١٨. الاهتمام وترسيخ الدور الحيوي للمجتمع المدني وأهميته في عملية البناء والتنمية والتنوير والمشاركة في تقييم العملية التعليمية ومتابعة تحقيق الحقوق الدستورية ومكافحة الفساد والمشاركة في تحقيق الحكم الرشيد وكتابة التقارير التقيمية لتطوير التعليم ورفع اصوات المجتمعات المحلية لمتخذ القرار.